«العام» ينخفض 6.74 نقاط

هبوط جماعي لمؤشرات البورصة بعد سلسلة من الارتفاعات

انهت البورصة الكويت جلسة تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض المؤشر العام 6,74 نقطة ليبلغ مستوى 5131 نقطة وبنسبة انخفاض 0,13 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 130,9 مليون سهم تمت من خلال 5757 صفقة نقدية بقيمة 24,2 مليون دينار كويتي (نحو 80 مليون دولار أمريكي).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر السوق الرئيسي 2,93 نقطة ليصل إلى مستوى 4924 نقطة وبنسبة انخفاض 0,06 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 88,1 مليون سهم تمت عبر 2802 صفقة نقدية بقيمة 4,8 مليون دينار (نحو 15,8 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 8,85 نقطة ليصل إلى مستوى 5245 نقطة بنسبة انخفض 0,17 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 42,8 مليون سهم تمت عبر 2955 صفقة بقيمة 19,4 مليون دينار (نحو 64 مليون دولار).

جلسة سابقة للبورصة

وتابع المتعاملون إفصاحا من شركة (ع عقارية) بشأن التخارج من شركة تابعة وكذلك إعلان بورصة الكويت عن الشركات الموقوفة عن التداول لعدم تقديم بياناتها المالية.

وكانت شركات (المباني) و(جي اف اتش) و(بوبيان ب) و(بنك بوبيان) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (بيتك) و(زين) و(المباني) و (وطني) الأكثر تداولا من حيث الكمية أما الأكثر انخفاضا فكانت (ميزان) و(اهلي متحد) و(اجيليتي) و(زين).

وتطبيق شركة (بورصة الكويت) حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق بعدما أعلنت انها ستلغي الأوامر القائمة في نظام التداول الآلي تعزيزا لرؤية الشركة ورسالتها وخطتها الاستراتيجية.

وتتضمن هذه المرحلة تقسيم بورصة الكويت إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة في حين تخضع شركاته لمراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

البنك يتجه بقوة إلى المزيد من التوسعات في العمليات التمويلية والتنموية

الغانم: زيادة رأسمال وربة لصالح المساهمين

شاهين الغانم

أعلن بنك وربة عن حصوله على موافقة بنك الكويت المركزي، على زيادة رأس المال بنسبة 50% وذلك بإصدار أسهم جديدة تطرح للاكتتاب الخاص للمساهمين المسجلين بتاريخ الإصدار وعلى أن تكون علاوة الإصدار لكل سهم 80 فلس تضاف للقيمة الاسمية للسهم البالغة 100 فلس.

وقال شاهين حمد الغانم، الرئيس التنفيذي لبنك وربة أن زيادة رأس مال البنك تشكل سنداً أساسياً في توسيع عمليات البنك ونموها وزيادة قدرته على التمويل وذلك بالاستناد الى استراتيجيته التي ترتكز في بنودها الأساسية على دعم قطاع الشركات والأعمال، وأضاف أن بنك وربة سوف يكون على مقدرة من توسيع مشاركاته في عمليات تمويلية في السوق الكويتي، الإقليمية والعالمية أيضا لاسيما وأن مشاركته في عدد من صفقات التمويل الناجحة في السنوات الماضية، قد ساهمت الى حد كبير في تعزيز ثقة المستثمرين والعملاء بأدائه. كما سوف يستطيع البنك توسيع محفظته للاستثمار العقاري عبر عدد من الاستحواذات العقارية في أسواق جديدة استراتيجية في أوروبا والعالم، علما أن تجربته الناجحة في هذا القطاع في كل من أسواق المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية جعلت منه الخيار الأول للمستثمر العالمي لجهة العوائد المجدية والثابتة التي يؤمنها.

وأضاف الغانم بأن وكالة موديز العالمية للتصنيف الإئتمانيأشارت في تصريحها أن الإصدار لزيادة رأس المال سوف يعزز نسبة حقوق المساهمين في رأس المال (الشريحة 1) (CET1) لدى بنك وربة كما في نهاية ديسمبر 2017 مما سوف يوفر رأس المال الإضافي مجالا لاستهلاك رأس المال في المستقبل في ظل النمو السريع للموجودات، نتوقع أن صافي نمو التمويل لدى البنك سوف يظل مرتفعاً بنسبة تزيد عن 30% هذا العام بعد تسجيل إجمالي نمو مركب بنسبة 48% خلال الفترة من 2014 - 2017 الأمر الذي أدى إلى تخفيض نسبة حقوق المساهمين برأس المال. كما ذكر التقرير أن إجمالي نسبة رأس المال الأساسي (الشريحة 1)، والتي تتضمن صكوك رأس المال الإضافي (الشريحة 1) (AT1) بقيمة 250 مليون دولار التي تم إصدارها في شهر مارس 2017، سوف يرتفع إلى 32.2% على أساس تقديري كما في نهاية ديسمبر 2017 وذلك من نسبة فعلية قدرها 21.3%. وهذا يزيد بشكل كبير عن الحد الأدنى المطلوب بنسبة 11% (شاملة المصدات الرأسمالية التحوطية) الذي فرضه بنك الكويت المركزي في بداية هذه السنة في إطار تطبيقه لمتطلبات كفاية رأس المال وفقا لتعليمات بازل 3.

الى ذلك، وعلى الرغم من سنوات التشغيلية اليافعة في السوق الكويتي استطاع بنك وربة أن يتحول الى مصدر موثوق للتمويل وفق أحكام الشريعة الإسلامية حيث كانت له مشاركات ناجحة في إصدارات صكوك لمؤسسات مالية ومصارف إقليمية يذكر منها على سبيل المثال صفقة تمويل استراتيجية في قطاع الطيران في دولة الكويت، تتمحور حول نجاح مشاركته بإنجاز صفقة تمويل مشترك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بقيمة 300 مليون دولار (91.4 مليون دينار كويتي)، لصالح شركة الأفكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات، وأيضا مشاركته في تمويل مشترك لصالح بنك زراعات الاشتراكي التركي بقيمة 236 مليون دولار أمريكي للطابق لأحكام الشريعة الإسلامية وعلى أساس المرابحة، وقد حقق الاكتتاب في هذه الصفقة أكثر بنسبة 1.6 من المتوقع. كما كانت للبنك مشاركة ناجحة في تنسيق اصدار شركة التطوير العقاري مراس القابضة ومقرها في دولة الإمارات العربية المتحدة – إمارة دبي، لصكوك بلغت قيمتها 400 مليون دولار أمريكي.

ولفت الغانم أيضا الى أن زيادة رأس المال عامل مساعد لضخ استثمارات إضافية في تطوير بنية البنك الرقمية وبالتالي تقديم خدمات مصرفية رقمية عالية الجودة وأيضا للتوسع الجغرافي عبر انشاء وافتتاح أفرع جديدة عبر أرجاء دولة الكويت.

مع تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة تفوق 1 في المئة

«إيكويت» تستثمر أكثر من 2.8 مليون دولار في المجتمع عبر جهود التنمية المستدامة

إستكمالاً لدورها كجهة عالمية رائدة في إنتاج البتروكيماويات، أصدرت مجموعة ايكويت تقرير التنمية المستدامة للعامين 2015 و 2016 الذي يتناول تفاصيل أداء المجموعة ايكويت المتكامل بعد استحواذها على شركة أم إي جلوبال (MEGlobal) في العام 2015.

وبصفته التقرير الخامس من نوعه الذي يتم إصداره منذ العام 2012، تم إعداد تقرير التنمية المستدامة للعامين 2015 و 2016، بحسب معايير وضوابط المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) ليشمل أداء المجموعة في جميع مواقع عملها والتي تتضمن الكويت والإمارات العربية المتحدة وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. فضلاً عن ذلك، يشتمل هذا التقرير على شرح مفصّل لـ(استراتيجية ايكويت للتنمية المستدامة 2025).

وفي هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي لايكويت الدكتور راميش راماجندران: «تسعى المجموعة إلى تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان التي تستضيف عملياتها من خلال التركيز على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في الاقتصاد والمجتمع والبيئة. وإذ تشكل التنمية المستدامة هدفاً استراتيجياً أساسياً نسعى إلى تحقيقه مع كافة الأطراف ذات العلاقة، فإنها تنطبق على كافة الجوانب في المجموعة وليست مجرّد كلمة يتم ترديدها دون تطبيق».

راميش راماجندران

وأضاف راماجندران: «مع قيامنا بإطلاق (استراتيجية ايكويت للتنمية المستدامة 2025) خلال العام 2016، قمنا بتطوير توجهاتنا وخطتنا لتعزيز تأثير مبادراتنا المتعلقة بالتنمية المستدامة في مختلف أرجاء العالم. وتتضمن استراتيجيتنا 16 مبادرة تندرج تحت ثلاثة محاور أساسية، وهي: البناء والابتكار والتأثير، وهي عناصر نسعى إلى تطبيقها في كافة جوانب عملنا».

ومن أبرز ما جاء في التقرير الذي تضمن مواضيع عدة حول التنمية المستدامة:

- بلغ إجمالي الاستثمارات المجتمعية 2.8 مليون دولار أمريكي في العامين 2015 و 2016
- تحقيق زيادة في القيمة الاقتصادية المتبقية من صفر إلى 37.5 مليون دولار امريكي خلال العامين 2015 و 2016
- إرتفاع القيمة الاقتصادية المباشرة المحققة من 1.619 مليون دولار أمريكي في العام 2015 إلى 3.557 مليون دولار أمريكي في العام 2016، أي بنسبة تجاوزت 119%
- إنخفاض انبعاثات غازات الدفيئة المباشرة بنسبة 1.14% بين العامين 2015 و 2016، أي ما يعادل أكثر من 58.000 طن
- عدم وجود أية غرامات رقابية
- خارطة تنفيذ استراتيجية ايكويت للتنمية المستدامة 2025 والتقدم الذي تم تحقيقه

التوافق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة التنمية الوطنية لدولة الكويت 2035.

«أوبك» تقدم منحة مالية لدعم سجل الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

اعلن مكتب الأمم المتحدة في فيينا أمس الاثنين ان صندوق (أوبك) للتنمية الدولية (أوفيد) وافق على تقديم منحة بمبلغ 150 الف دولار لدعم تشغيل سجل الأمم المتحدة المعني بالقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) للشفافية مدة عامين إضافيين.

وقال المكتب في بيان إن (أوفيد) يعد احد المتبرعين لسجل الشفافية منذ ديسمبر 2015 عندما قام إلى جانب الاتحاد الأوروبي بتمديد الدعم المالي لتمكين إنشاء هذا السجل.

ويدعم (أوفيد) وهو مؤسسة تمويل إنمائي انشأتها الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) المشروع كجزء من تعاونها مع مجتمع المانحين الدولي لتحفيز النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر في جميع المناطق المحرومة في العالم.وستدعم مساهمة (أوفيد) أمانة الأونسيترال في مواصلة تشغيل سجل الشفافية على النحو الذي طلبته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2015.واضاف البيان انه تم انشاء سجل (الأونسيترال) بغية بناء الثقة في إطار الاستثمار الدولي واشاعة الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول ويعتبر خطوة مهمة في الاستجابة للتحديات المتزايدة لشرعية قانون الاستثمار الدولي والتحكيم.

قتيبة النصف رئيساً تنفيذياً لـ «بيتك- تكافل»

رحب رئيس مجلس ادارة شركة بيتك للتأمين التكافلي -بيتك تكافل- عاهد العيسى بانضمام قتيبة النصف الى الادارة التنفيذية للشركة في منصب الرئيس التنفيذي، الذي يأتي ضمن جهود الشركة لتعزيز موقعها وانشطتها في السوق المحلي بالاستعانة بالكوادر الوطنية ذات الخبرة الكبيرة في صناعة التأمين التكافلي.

ويمتلك النصف خبرة كبيرة في نفس مجال عمل الشركة، التي تعد من كبرى شركات التأمين التكافلي على مستوى السوق الكويتي ، كما يتمتع النصف بخبرة كبيرة في سوق التأمين من خلال تقلده لمناصب قيادية في شركات التأمين، بالاضافة الى مهارات قيادية مميزة وعلاقات متعددة مع أقطاب الاقتصاد المحلي، حيث يساهم بذلك في جهود الشركة لتوسيع دورها وانشطتها وحصتها السوقية على المستوى المحلي والاقليمي.

قتيبة النصف

ويتميز النصف بقدرته على بناء فرق عمل ناجحة، وتحفيز الروح القيادية لدى العاملين معه لتحمل المسئولية وإنجاز المهام وفق الصلاحيات الممنوحة، كما يحرص على تعزيز الاداء المهني والارتقاء بمستوى جودة الخدمة، ويتبنى العديد من السياسات التي من شأنها تطوير الاداء وتعزيز الربحية ومواجهة المنافسة، خاصة في ظل اقبال كبير على خدمات التأمين التكافلي ووجود منافسة شديدة بين الشركات في هذا المجال.

بنك بوبيان يحقق 25.7 مليون دينار أرباحاً صافية في النصف الأول

أعلن بنك بوبيان أمس الاثنين تحقيقه 25,7 مليون دينار كويتي (نحو 84,8 مليون دولار أمريكي) أرباحا صافية في النصف الأول من عام 2018 بنسبة نمو بلغت 18 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من 2017 وبربحية سهم بلغت 9,72 فلس.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي للبنك عادل الماجد في تصريح صحفي إن جميع مؤشرات البنك الرئيسية شهدت نموا إذ ارتفع إجمالي الأصول إلى 4,2 مليار دينار (نحو 13 مليار دولار) بنسبة نمو قدرها 12 في المئة.

وأضاف الماجد أن الإيرادات التشغيلية ارتفعت إلى 71 مليون دينار (نحو 234 مليون دولار) بنسبة نمو قدرها 18 في المئة إضافة إلى زيادة ودائع العملاء لنحو 3,5 مليار دينار (نحو 11,5 مليار دولار) بنمو نسبته 12 في المئة.وأوضح أن إجمالي قيمة حقوق الملكية ارتفع ليصل إلى 378 مليون دينار (نحو 1,24 مليار دولار) فضلا عن ارتفاع محفظة التمويل إلى 3,1 مليار دينار (نحو 9 مليارات دولار) بنسبة نمو 13 في المئة.

وذكر أن الحصة السوقية للبنك من التمويل بصفة عامة ارتفعت إلى 8,3 في المئة بينما ارتفعت حصة البنك من تمويل الأفراد لنحو 11 في المئة في حين بلغت معدلات النمو في المحفظة الائتمانية للشركات 11 في المئة وذلك عبر جذب العديد من الشركات التشغيلية المعروفة بملاءتها المالية والاقتصادية.

وتأسس بنك بوبيان عام 2004 وأدرج في بورصة الكويت عام 2006 ويبلغ رأسماله المصرح به 216,6 مليون دينار (نحو 708 ملايين دولار) وتكمن أغراضه في قبول الودائع بأنواعها ومزاولة عمليات التمويل باستخدام صيغ العقود المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية.